العلاقات الامريكية – الافريقية: تونس أنموذجاً

أ.م.د منى حسين عبيد
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

التقديم: ١٣ في ٢٠١٨/١/٨
القبول: ١٢٩ في ٢٠١٨/٣/١٢

الملخص:

حدث تحول مهم في علاقات الولايات المتحدة الامريكية بدول القارة، ولاسيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، اذ اخذت امريكا ترسم استراتيجية جديدة من اجل مكافحة الارهاب للحيلولة دون انتشاره في القارة الافريقية، وذلك بإقامة قواعد عسكرية لها ومنها القيادة العسكرية افريكوم. فضلا عن نشر مبادئها المتمثلة في نشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الانسان الى غيرها من المبادئ التي تحاول من خلالها سيادة قيم وتقاليد الثقافة الامريكية، وبالنتيجة خلق قيادات سياسية افريقية تحمل افكار، ومبادئ، ومعتقدات موالية للغرب عموماً، والولايات المتحدة الامريكية خصوصاً. وكانت دول شمال افريقيا وتحديدا تونس من الدول التي اقامة معها الولايات المتحدة الامريكية علاقات وثيقة، وان اتسمت تلك العلاقات بالتوتر تارة وبالتقارب تارة اخرى وتحديد في زمن الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي ،الا ان تلك العلاقات شهدت تطورا ملحوظا بعد عملية التغيير التي حدثت في تونس عام ٢٠١١ وقد تجسد ذلك من خلال "انخراط الجانبين في مقاربة جديدة للتعاون والتشاور بهدف إرساء شراكة استراتيجية تؤسس لمرحلة مختلفة للعلاقات التونسية الأمريكية.

US African Relations- Tunisia as a model

Assist. Prof. Dr. Muna Hussein Obaid
University of Baghdad - Center for strategic and International studies

Abstract:

A significant shift in the relations of the United States of America with the countries of African continent, especially after the events of September 11th, 2001 as America drew up a new strategy to combat terrorism to prevent its spread on the continent by establishing military bases including the military command AFRIVOM, as well as the dissemination of its principles of democratization and the promotion of human rights to other principles through which it tries to uphold the values and traditions of American culture and as a result created African political leaderships with ideas, principles and beliefs pro-western in general and the United States of America, particularly, North African countries, especially Tunisia, with which the United States of America established close relations and characterized these relations, are sometimes tense and converging at other times, especially during the time of former Tunisian President Zine El Abiden Ben Ali, but these relations witnessed a remarkable development after the process of change that took place in Tunisia in 2011 that has been reflected by the involvement of the two sides in a new approach to cooperation and consultation with a view to establishing a strategic partnership to establish a different stage of the Tunisian American relations.

Keywords: US African Relations, Tunisia as a model.

المقدمة:

أولت الولايات المتحدة الامريكية القارة الافريقية جانباً كبيراً من اهتماماتها، وذلك لما تحظى به القارة من موقع جغرافي متميز وثروات كبيرة، فقد سعت الولايات المتحدة وبكافة الاشكال الى فرض نفوذها في القارة الافريقية في ظل المنافسة الدولية للاستحواذ على خيراتها ولاسيما من قبل بريطانيا وفرنسا، فضلا عن مزاحمة الصين واليابان فيها.

فقد عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى خلق تواجد لها في القارة الافريقية عبر مختلف الوسائل والاساليب سواء العسكرية أم الامنية ،حرصاً منها على مصالحها ،كما اخذت بتوثيق علاقتها مع العديد من الدول الافريقية سواء من عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية أو من الزيارات المستمرة التي يقوم بها المسؤولون الامريكان. الى جانب قيامها بإيجاد الحلول للمشكلات السياسية التي تشهدها بعض دول القارة والحد من التدخلات الخارجية فيها.

حدث تحول مهم في علاقات الولايات المتحدة الامريكية بدول القارة، ولاسيما بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، اذ اخذت امريكا ترسم استراتيجية جديدة من اجل مكافحة الارهاب للحيلولة دون انتشاره في القارة الافريقية، وذلك بإقامة قواعد عسكرية لها، ومنها القيادة العسكرية الامريكية في افريقيا(United States Africa Comman) التي تعرف اختصارا بـ(افريكوم **US.AFRICOM**). فضلا عن نشر مبادئها المتمثلة في نشر الديمقراطية، وتعزيز حقوق الانسان الى غيرها من المبادئ التي تحاول من خلالها سيادة قيم وتقاليد الثقافة الامريكية، وبالنتيجة خلق قيادات سياسية افريقية تحمل افكار، ومبادئ، ومعتقدات موالية للغرب عموماً، والولايات المتحدة الامريكية خصوصاً.

وتعد دول شمال افريقيا وتحديدا تونس من الدول التي ارتبطت بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية ،وان اتسمت تلك العلاقات بالتوتر تارة وبالتقارب تارة اخرى وتحديد في زمن الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي ،الا ان تلك العلاقات شهدت تطورا ملحوظا بعد عملية التغيير التي حدثت في تونس عام ٢٠١١ وقد تجسد ذلك من خلال "انخراط الجانبين في مقاربة جديدة للتعاون والتشاور بهدف إرساء شراكة استراتيجية تؤسس لمرحلة مختلفة للعلاقات التونسية الأمريكية.

ونظرا لاهمية العلاقات التي ربطت الولايات المتحدة الامريكية بدول القارة الافريقية، ولاسيما تلك الواقعة في شمال افريقيا ومنها تونس ،فقد ركزت الدراسة على طبيعة تلك العلاقات وما الت اليه من تطورات ولاسيما بعد احداث الربيع العربي .

ولتوضيح تلك العلاقات فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من أجل وصف تلك العلاقات فضلاً عن المنهج المقارن لمقارنة العلاقات التي ربطت الولايات المتحدة الامريكية بدول القارة الافريقية. وذلك من خلال بحثنا الموسوم بـ(العلاقات الامريكية – الافريقية: تونس انموذجا)

أولاً/ أهمية افريقيا في الاستراتيجية الامريكية:

لم يكن أن حظيت القارة الافريقية بمثل الاهتمام الذي تحظى به اليوم ،ذلك ان تزايد الاهتمام بما يترافق مع السياق الاميركي العام في التعامل مع دول العالم المختلفة المتمثلة بضرورة السيطرة على المواقع الاستراتيجية(الموقع والثروات) المهمة لتحقيق اهداف حيوية تتمثل في الابقاء على التفرد الامريكي الذي ميز النظام السياسي الدولي منذ عقد تسعينيات القرن الماضي. افريقيا التي لم تكن تمثل سوى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الكبرى ومنطقة نفوذ تقليدية بالنسبة لها صارت في وضع/مكان مزاحمة بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول. وهذا الامر هو الذي زاد من اهتمام الجميع بالقارة الافريقية على اساس أنها قارة بكر، يمكن الافادة منها، وبها من المشكلات الكثير يمكن النفاذ من خلالها، وكل جاء برؤى وتصورات ومبادرات يمكن ان تكون منفذا جديدا ومقبولا من الدول الافريقية نفسها. وأدت الدور الابرز فيها، الولايات المتحدة الامريكية بعدها اللاعب الرئيس في النظام السياسي الدولي[١].

فالولايات المتحدة الامريكية كغيرها من القوى العالمية لم تهمل هذا الجزء من العالم، فقد حققت وجودا محدودا في انحاء مختلفة من القارة الافريقية، واستند هذا الوجود في معظم مراحله الى دوافع ومعطيات خاصة[٢].غير أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى انغماس أمريكي مكثف في افريقيا، وذلك في اطار استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة التي قوامها تحقيق الوجود الامريكي عالميا عبر الاستحواذ على مناطق نفوذ جديدة ،سواء تلك الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي أو تلك التي تندفع نحوها القوى الكبرى البازغة. فأهمية القارة الافريقية دفع بالولايات المتحدة الامريكية لبناء وتأسيس علاقات جديدة مع تلك القارة بحسبانها فضاءً مهما للمصالح الامريكية آنيا ومستقبليا. ويبدو الاهتمام الامريكي بالقارة الافريقية واضحا من خلال تصريحات وزيارات المسؤولين الامريكيين، فالرئيس ويليام جيفرسون كلينتون (**William Jefferson Clinton**) هو اول رئيس امريكي يزور القارة السوداء مرتين خلال مدة رئاسته، فقد قام في المدة ٢٣ اذار وحتى ٢نيسان ١٩٩٨ بجولة افريقية ،شملت عدداً من بلدان القارة ،معربا عن سروره بالقول" إن افريقيا هي اجمل هدية قدمت الى الولايات المتحدة الامريكية...نريد ان نعمل مع افريقيا واقامة شراكة معها ..ينبغي الدفاع عن الديمقراطية.. آن الآوان لوضع افريقيا جديدة على خارطتنا"[٣].كما ذهب الرئيس كلينتون الى تقديم الاعتذار عن سابق السياسات الامريكية تجاه افريقيا، مبديا اهتماما امريكيا جديدا بالمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

التي تثقل كاهل القارة ، ووعد بالسعي لإيجاد الحلول لها[٤].كما ارسى معالم جديدة للسياسة، ومن ثم الاستراتيجية الامريكية في افريقيا ويمكن تلخيصها في الآتي[٥]:-

١-القضاء على بقايا النفوذ الاوربي في القارة ،لاسيما النفوذ الفرنسي (الفرانكفوني)،ولاسيما بعد زوال الجيل السابق من القادة الافاقة وربط افريقيا بعملية النفوذ الامريكي.

٢-تأسيس موطىء قدم للنفوذ والمصالح الامريكية، سواء الموجودة منها أم التي تنوي تأسيسها ولاسيما في دول ذات الوزن السياسي والاستراتيجي كجمهورية جنوب افريقيا ،نيجيريا، ودول القرن الافريقي، ناهيك عن شمال القارة، وفي مقدمتها مصر..

٣-ضبط العلاقات الافريقية – الافريقية والافريقية مع العالم الخارجي على ايقاع السياسة والاستراتيجية الجديدة. بمعنى منع واعاقة اي علاقات مع دول كبرى أو اقليمية كبرى تتعارض مصالحها مع المصالح الامريكية أو تسعى الى تأسيس مصالح أو نفوذ في اي من الدول الافريقية المهمة.

٤-التخلي مرحليا عن التواجد العسكري ،ومن ثم التدخل العسكري في النزاعات والصراعات التي تموج بها القارة بصورة مباشرة ،وايكال هذا الدور الى دول افريقية رئيسة في سياق قوات ومهام حفظ السلام في المناطق الساخنة التي تؤثر أو يمكن أن تؤثر في مصالحها الحيوية، وجاء هذا الخيار بعد التجربة المريرة لتدخلها في الصومال عام ١٩٩٢،التي كانت نتائجها قاسية بالنسبة الى هذا النوع من السياسة.

٥-اقناع الدول الافريقية بضرورة قبول فكرة (الشراكة التجارية)،وليس المعونات الاقتصادية، لطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية، اذ جوبهت هذه السياسة بقوة من جانب العديد من الدول الافريقية.

٦-البحث عن فرص استثمار للشركات الامريكية ولاسيما في قطاع التعدين، وفتح الاسواق الافريقية امام السلع الامريكية في اطار ما اطلق عليه فكرة الشراكة المشار اليها.

٧-الحصول على الدعم اللوجستي في دول معينة من القارة الافريقية، تهيئ امكانيات الحركة والمناورة للقوات الامريكية حيال المناطق الاقليمية المجاورة للقارة الافريقية [٦].

مما يدلُ على أن الولايات المتحدة الامريكية مقبلة على مرحلة جديدة في سياستها تجاه افريقيا جوهرها ليس الاستحواذ على ثروات افريقيا الهائلة حسب، بل على مقدراتها السياسية كذلك. فالولايات المتحدة الامريكية اكدت عزمها على تشجيع الديمقراطيات الوليدة في افريقيا-وان لم تكن تلك الديمقراطيات على المستوى المطلوب-اذ تسعى الادارة الامريكية الى الترويج للتعددية السياسية والحزبية والخيار الديمقراطي/الليبرالي المتماهي مع القيم الغربية والمتجاوز للخصوصيات المحلية والتراث السياسي الافريقي. ليصب ذلك في محصلة التوجه الامريكي الرامي الى فرض اقتصاديات

السوق الحرة المدعومة بالديمقراطية التعددية. إن دعوة الولايات المتحدة الامريكية الى تبني التعددية/الليبرالية يأتي ضمن الشروط الامريكية لتقديم المعونات للبلدان الافريقية التي تتمثل في ازالة الحواجز من جانب الدول الافريقية امام التجارة، ثم تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد ،وتقويض القطاع العام وتمليكه للقطاع الخاص، واصلاح أجهزتها وانظمتها الادارية والمالية والمصرفية، بحيث تتقبل الاستثمارات الاجنبية الخاصة، وتضمن للشركات المتعددة الجنسية الضخمة اخراج الارباح والرساميل المستثمرة في الصناعة والتجارة، واندماج الدول الافريقية في عجلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي(٧).

إن هاجس الشراكة والتجارة مع افريقيا الذي يسيطر على التفكير الامريكي ناجم عن القناعة الامريكية بأهمية الثروات الافريقية بالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية ،اذ تمتلك الدول الافريقية مخزونات استراتيجية هائلة من مصادر الطاقة ولاسيما النفط ،حيث يشكل احتياطاتها النفطية حوالي (٧.٧%) بالنسبة للاحتياط العالمي في عـــام **٢٠١٥ ولاسيما مـــع** اكتشاف النفط (٨)والغاز الجديدة ،وتضم افريقيا قائمة طويلة من البلدان المنتجة للنفط والغاز فمن مجموع (٥٨) دولة افريقية هناك مجموعة صغيرة من الدول النفطية ،وحسب التسلسل الكمي للإنتاج والاحتياطي (نيجيريا ،انغولا، ليبيا، مصر ،دولة جنوب السودان، السودان، غينيا الاستوائية، الكونغو (برازافيل)،غابون، تشاد، تونس، الكاميرون، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية) وغيرها وتتميز الدول الخمسة الاولى بانها صاحبة الاحتياطات الاكبر في افريقيا واكثر الدول النفطية في افريقيا تنتمي الى منظمة اوبك(٩).

وتشير بعض التقديرات الى أن منطقة شمال افريقيا تحتوي على نحو (٨)تريليون /م^{٣} من احتياطي الغاز في القارة، وان مصدرها الرئيس يتوزع بين الجزائر (٥٧) مصر (٢١) وليبيا(١٦). ويتمتع النفط الافريقي بجودة عالية مقارنة بغيره من الدول نظرا لقلة احتوائه على الكبريت، فضلاً عن أنه قريب من السوق الاستهلاكية في اوربا والولايات المتحدة الامريكية من الساحل الشمالي والساحل الغربي ايضا، وهذا القرب من شأنه أن يقلل من تكاليف النقل المادية وحتى الامنية عن منطقة الشرق الاوسط حاليا، وامكانية تعطيل خطوط النقل عبر قناة السويس ،فضلا عن ذلك أن الدول الافريقية المصدرة للبترول لها حرية الانتاج، وعدم الخضوع لأسعار الاوبك، والمعروف أن الدول الداخلة الى منظمة الاوبك هي فقط نيجيريا وليبيا والجزائر(٩). فضلاً عن ذلك انه نتيجة لتدني مستويات التطور في الدول الافريقية فإنها تعد من الدول الاقل استهلاكا للبترول مما يوفر احتياطا كبيرا للدول المستهلكة ولاسيما الصناعية منها، وهذا الامر هو الذي دفع باتجاه التنافس العالمي على هذه المنطقة، فضلاً عن ان الابار الافريقية الاكثر اهمية فإنها تقع في المياه بعيدا عن السواحل مما يوفر لها غطاءً امنياً مهماً بعيداً عن النزاعات والصراعات بين القوى المتناحرة.

وقد وفرت التكنولوجيا الحديثة امكانية استخراج النفط بكميات تجارية من البحار بعد أن كانت غير مجدية في السابق. مما يزيد من شدة التنافس الدولي عليها ولاسيما من الدول التي تمتلك التكنولوجيا المتقدمة(١٠).

وتعد منطقة شمال افريقيا إحدى تلك المناطق الحيوية في العالم، التي تدخل في صلب أَولويات التوجه الامريكي، ولاجل السيطرة على هذه المنطقة الحيوية، واستغلال جُل ثرواتها ومواردها، والحيلولة دون سيطرة قوة دولية أخرى عليها أَو منافستها لها، لذا سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيق جملة من الاهداف : فمن الناحية السياسية سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تطبيق المبادئ الغربية كـ(تعزيز الديمقراطية، وتأسيس مبادئ حقوق الإنسان) في مجتمعات تلك الدول من اجل سيادة قيم وتقاليد الثقافة الامريكية، وبالنتيجة خلق قيادات سياسية افريقية تحمل افكار، ومبادئ، ومعتقدات موالية للغرب عموماً، والولايات المتحدة الامريكية خصوصاً، وبالمحصلة، فهي تضمن ولاء تلك النظم السياسية لها، ولاسيما ان الادارات الامريكية السابقة اكدت ضرورة المحافظة على استقرارية وثبات الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة الامريكية في إقليم شمال افريقيا، إذ ان من بين المصالح المهمة للولايات المتحدة الامريكية استقرار دول شمال افريقيا، وذلك بسبب تأثيرها في حلفاءها الأَوربيين، وفي موقف مصر من عملية السلام(١١).

ومن الناحية الاقتصادية شكلت الاهمية الاقتصادية التي تمتاز بها منطقة شمال افريقيا إحدى الاهداف الامريكية الرئيسة في التوجه نحوها، ولاسيما بعد اكتشاف النفط في العديد من دول شمال افريقيا كـ(الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب)، فضلاً عن الموارد الأَولية الاستراتيجية (الحديد والنحاس والرصاص والفوسفات والمنغنيز والزنك) ، كل ذلك شكل دافعاً لكي تتبنى الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية فعالة تحقق عن طريقها مكاسب اقتصادية كبيرة خاصة إذا ماعلمنا ان ما يستهلكه المجمع الصناعي–العسكري الامريكي من مصادر الطاقة، وما يحتاج اليه من موارد استراتيجية في تزايد مستمر، وهذا ما جعلها تتجه نحو منطقة شمال افريقيا، وذلك لتامين حصولها على إمدادات الطاقة، والموارد المعدنية، ولاسيما أن الولايات المتحدة الامريكية، قد اتجهت نحو تعزيز فكرة مُفادها : عدم إمكانية وصول اي شخص الى هرمية السلطة في إقليم شمال افريقيا إلا عن طريق النخبة السياسية المؤيدة للولايات المتحدة الامريكية أَو على الاقل غير المعادية لها(١٢).

ثانيا/ السياسة الامريكية تجاه افريقيا بعد أحداث سبتمبر/ايلول عام ٢٠٠١:

تغيرت السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا ، بعد أحداث ١١ سبتمبر/ايلول ٢٠٠١ م ، فأعد الحدث بمنزلة انطلاقة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية ككل وكذا تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية في ظل حكم الرئيس " جورج بوش الإبن "(George W. Bush)، فعمل على تجسيد الحملة

الأمريكية الواسعة على الإرهاب في العالم ، وتم ذلك من خلال طرح وثيقتي لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ م فتم تحديد مفهوم الإرهاب على أنه عدو السلام الدولي، فمن بين الأهداف المعلنة لتلك الاستراتيجية نجد في مقدمتها تحقيق السلام العالمي، وتعزيز الحرية وخلق عالم من الدول الديموقراطية ، أما الهدف الغير معلن لتلك الاستراتيجية، فتمثل في توسيع دائرة هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية للحيلولة دون بروز أي نظام إقليمي يمكنه من تحدي الهيمنة الأمريكية تحت غطاء مكافحة الإرهاب . ولعلّ تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي يعود بنظرها إلى حجم التهديد الذي تشكله تلك المنطقة على الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ففي مدة حكم الرئيس " بوش الإبن" لم تحظ القارة الإفريقية باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية الاّ بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م ،(١٣).اذ جاءت تلك الاحداث لتؤكد تنشيط موقع افريقيا في منظومة مصالح الولايات المتحدة الامريكية ،ولعل ابرز الملامح التي انعكست على القارة من هذه الاحداث هي[١٤]:

– انهيار نظرية الامن القومي الامريكي على يد عدو غير تقليدي هو تنظيم القاعدة وهو ما ادى الى اعطاء قوة دفع لنظرية الجمهوريين التي تقول إن أمن المواطن الامريكي لم يعد مرتبطا بالداخل فقط، وانما بمناطق مختلفة من ارجاء العالم قد يأتي منها الخطر .ومن هنا تبلورت مسألة التوسع العسكري ،وتوجيه ضربات وقائية في مناطق العالم لأي خطر يهدد الأمن الامريكي ،ومنها افريقيا.

– اعطاء اللوبي النفطي في ادارة الرئيس بوش اولوية لتأمين الاحتياجات الامريكية من الطاقة في ضوء التزايد المتوقع للواردات الامريكية من النفط ،الذي قد يصل الى ٦٢%في العام ٢٠٢٠م.

– اقامة شبكة معلومات أمنية حول العالم لملاحقة التنظيمات الارهابية الاعداء الجدد الذي يهددون المصالح الامريكية. وهكذا وضعت الملامح الثلاثة التي حملتها احداث سبتمبر/ايلول افريقيا ضمن دوائر التحرك الامريكي ،وذلك للاعتبارات الآتية:

–إن افريقيا قد تكون ملاذاً آمناً للتنظيمات الارهابية ،ولعل حوادث انفجار سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨ قد اشار الى وجود القاعدة في عدة دول افريقية ،فضلا عن تشابكها مع تنظيمات اسلامية متطرفة في القرن الافريقي.

– ثمة اكتشافات نفطية تطرح القارة الافريقية ضمن مناطق الاهتمام الامريكي ،ويقدر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد مجمل الاحتياطي النفطي لأفريقيا ب ٨٠ مليار برميل ،اي ما نسبته ٨% من الاحتياطي العالمي الخام.

– توسيع التمركز العسكري الامريكي في القارة الافريقية ،بحيث تستطيع الولايات المتحدة تطبيق سياسة الضربات الوقائية في اي وقت، وتطويق اية قوة معادية[١٥]. فللسياسة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي عدة أبعاد نذكر منها:

- البعد الأمني :

عدت منطقة الساحل الإفريقي منطقة غير مستقرة أمنيا ، نظرا لانتشار التنظيمات الارهابية وكافة أنواع الجريمة المنظمة ، الى جانب تعدد أزماتها الداخلية ، لذا عدت السياسة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي بمثابة جبهة جديدة في الحرب على الإرهاب ، وعدها مصدر تهديد محتمل يمكن أن ينتقل الى أراضيها ومنه تهديد لمصالحها في هذه المنطقة الحيوية.

- البعد الجيو استراتيجي والطاقوي:

يشكل الساحل الإفريقي أهمية بالغة للسياسة الأمريكية ،وتتضح تلك الأهمية الجيو استراتيجية من خلال قربه من خليج غينيا التي تحظى باهتمام القادة الأمريكيين ، أي يتوفر على ثروات نفطية هائلة تقدر بـ ٨٠ مليار للبرميل ، و ٦ ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ، لكن ما يعيق تواجد أمريكا فيه هو التهديدات الأمنية ومنه تهديد لمصالحها في الساحل الإفريقي ، فعملت على إقامة قاعدة عسكرية في إحدى دول الساحل الإفريقي لضمان تحقيق مآربها فيه. يتضح أن إفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م اكتسبت أهمية استراتيجية مهمة ، وحظيت باهتمام بالغ من قبل الإدارة الأمريكية ، التي أصبحت تنظر إلى إفريقيا كخطر يهدد أمنها القومي، لذا عملت على وضع خطة لمكافحة الإرهاب ، هذه الخطة التي أدخلت إفريقيا ضمن دائرة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ، واعتبار منطقة الساحل الإفريقي من أكثر الأقاليم التي تتوافر على العوامل المحددة للاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية (١٤) ، فكرست تلك السياسة من خلال عدة آليات منها(١٥):

١- عام ٢٠٠٢، طرحت الولايات المتحدة الامريكية "مبادرة الساحل الافريقي والصحراء"، في اجتماع ضم رؤساء الأركان في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومالي والسنغال والنيجر ونشاد ونيجيريا، بهدف "التعاون في مجال مكافحة الإرهاب"، كما شارك حوالي ألف جندي أمريكي في تدريبات عسكرية مشتركة بأفريقيا، وخصّصت الولايات المتحدة الامريكية ٦،٢٥ مليون دولار لتعزيز القدرات العسكرية لسلاح البر في مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، وتدريب الجنود عن طريق خبراء أمريكيين "للبحث عن الإرهابيين الهاربين من أفغانستان"!... في السنة نفسها، ركزت الولايات المتحدة الامريكية ٢٠٠٠ جندي في قاعدة "جيبوتي"، وصادق الكونغرس على ميزانية إضافية ب٥٠٠ مليون دولار "لمكافحة الإرهاب بشمال وغرب افريقيا"... كما عرفت افريقيا نشاطا حثيثا لمدير المخابرات الأمريكية "مايكل هيدن" الذي زار الدول المرشّحة لاحتضان القواعد العسكرية وقيادة أفريكوم... أما مساعد وزير الدفاع لشؤون التخطيط والسياسات، فقد قام بجولة شملت

المغرب والجزائر وليبيا ومصر وجيبوتي وأثيوبيا...كما زار وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" ارتريا وأثيوبيا وجيبوتي، ووافقت البلدان الثلاثة على "التعاون الكامل مع القوات العسكرية الأمريكية، وتقديم المعلومات لها، وعلى استخدام أراضيها جوًا وبحرا لضمان أمن البحر الأحمر" في دسيمبر/كانون الاول ٢٠٠٢.

وفي عام ٢٠٠٣ تدخلت أمريكا عسكريا في ليبيريا (آب/أوت ٢٠٠٣)، وعزلت "شارلز تايلور" الحليف السّابق، وفرضت على المتخاصمين وقف الحرب الأهلية (التي استمرت حوالي ١٥ سنة)... عاشت البلاد شيئا من الاستقرار، مكّن الولايات المتحدة الامريكية من بناء مطار "طروبرتسفيلد" الذي تستعمله القوات العسكرية الأمريكية، للتموين، وبناء قاعدة "أوميغا"، وهي إحدى أكبر القواعد البحرية، ومحطّة تجسّس لوكالة المخابرات المركزية (سي آي أ) تغطّي القارة الافريقية، بثًّا وإرسالا والتقاطا، وقامت القوات الأمريكية بحماية أكبر مزرعة للمطّاط في العالم، الكائنة قرب المطار الدولي بالعاصمة "منروفيا" ... وكانت ليبيريا(ومطارها الدولي) قاعدة مهمة لنقل الأسلحة إلى الحركات اليمينية المسلّحة في افريقيا مثل "يونيتا" الأنغولية، وجزء من المتمرّدين الطوارق الذين ارتموا في أحضان الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني(١٦).

٢- وفي السنة نفسها ٢٠٠٣، أمضت الولايات المتحدة اتفاقيات مع الكامرون والغابون وغينيا الاستوائية، لاستخدام مطاراتها (عسكريا)، وتفاوضت مع نيجيريا وبنين وساحل العاج بشأن استخدام قواعد جوية بأراضيها... وفي العام نفسه كثفت أمريكا من تحرّكاتها لإخماد الصّراعات في "مناطق التوتر" المتواجدة بها شركات النفط الأمريكية، التي كانت تستثمر حوالي ١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ... وتواترت تصريحات لمسؤولين مدنيين وعسكريين أمريكيين، عن "عدم الاستقرار بمناطق كثيرة في افريقيا، فتحت المجال لنشاط الإرهابيين، ولتجارة المخدّرات، والهجرة السّرية"، لذا أعلن الجنرال "جيمس جونز" عن نية وزارة الدفاع، إنشاء مراكز للتدخّل السريع في افريقيا والعالم، وجعل القوات الأمريكية أكثر قدرة على التحرّك ، وهذا الجنرال هو أعلى مسؤول عسكري أمريكي في أروبا، التي تتبعها افريقيا ، في التخطيط العسكري الأمريكي، وأصبح فيما بعد (عام ٢٠٠٥) مستشارا عسكريا بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني كما عمل في مصر والصّومال... وفي العام ٢٠٠٣، زار الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأبن" خمس دول افريقية: السنغال، جنوب افريقيا، بستوانا، اوغندا ونيجيريا، وأعلن اهتمام أمريكا ببؤر التوتر في ليبيريا وساحل العاج والسودان ومنطقة البحيرات الكبرى، ويظهر من مجمل أحاديثه نزوع الولايات المتحدة الامريكية إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة، عن طريق الهيمنة على مصادرها (الخليج العربي وبحر قزوين وخليج غينيا الاستوائية...) وضمان قواعد عسكرية تستطيع من خلالها ضرب أي قوة "معادية" لها أو حتى مجرّد منافسة، والسيطرة على المعابر التجارية، البحرية خاصة، المحيطة بأفريقيا(١٧).

٣- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء : وتعد امتدادا للمبادرة الأولى ، ظهرت عام ٢٠٠٥ ترمي إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية بتعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب ، وتعزيز التعاون بين قوات أمن المنطقة وكذا تعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول الإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية [١٨] وبنحو عام كثّفت الولايات المتحدة الامريكية من الزيارات العسكرية والمناورات المشتركة، مع بلدان كان تأثيرها فيها ضعيفا أو منعدما، كالجزائر التي صرح بوش عام ٢٠٠٤ انها "حليف استراتيجي"، بمناسبة إجراء مناورات بحرية مشتركة، قبل زيارة ،وفد عسكري جزائري إلى واشنطن، وتوقيع اتفاق حول التكوين والتدريب والتجهيز العسكري . وصادف تعزيز العلاقات العسكرية الجزائرية الأمريكية، مصادقة البرلمان الجزائري على قانون يمكّن الشركات الأجنبية (منها الأمريكية) من دخول السوق المحلّية في مجال استغلال وتجارة وصناعة المحروقات[١٩].

غير أن الدور المتنامي للتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية الى تأسيس قاعدة أمريكية بالقارة الإفريقية من أجل مواجهة مختلف التهديدات الإرهابية في أرجاء القارة كافة، وهذا ما ظهر من خلال:

٣-القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا " أفريكوم ": إن فكرة إنشاء قيادة عسكرية مستقلة لإفريقيا كانت مطروحة منذ مدة حكم الرئيس " بيل كلينتون " (*Bill Clinton*")، ثم طُرحت مجددا مع بداية القرن الواحد والعشرين ، غير أن الخطوات العملية لإنشائها ظهر منتصف عام ٢٠٠٦ م ، أذ قام وزير الدفاع السابق " دونالد رامسفيلد " بترك منصبه وعرض على الرئيس " بوش الإبن " خطة لإنشاء قيادة عسكرية قتالية في إفريقيا ، وأعلن الرئيس " بوش الابن " في العام ٢٠٠٧ م رسميا عن إنشاء القيادة العسكرية الجديدة ، التي أثارت جدلا واسعا حول مقرها في احدى دول القارة الإفريقية ، غير أنه تمّ اختيار مدينة شتوتغارت الألمانية فيما بعد كمقر رسمي لها[٢٠]. وبرر الامريكيون ان انشاء هذه القيادة سيصب اهتمامها على تنفيذ مهام دبلوماسية وامنية وعسكرية مع تقديم المساعدات الاقتصادية والانسانية[٢١].

وفي ١٤ تموز ٢٠١٢ اعلن الرئيس الامريكي باراك اوباما(Barack Obama)عن استراتيجية جديدة نحو افريقيا بقوله:" نحن نتطلع نحو المستقبل ...ومن الواضح أن افريقيا اضحت اكثر أهمية من اي وقت مضى لتأمين الأمن والرخاء للمجتمع الدولي ،والى الولايات المتحدة على وجه الخصوص...ويمكن لها أن تكون القوة الاقتصادية الناجحة التالية في المستقبل"، وتستند استراتيجية الى زيادة التبادل التجاري ،ودعم المؤسسات الديمقراطية ،وتعزيز السلام والامن ،ومساعدة الشباب الافريقي بالاضطلاع بدور القيادة في التنمية ،بمعنى أن استراتيجية اوباما كانت تشير الى مزيد من التركيز على الجانب الاقتصادي لاسيما التبادل التجاري والاستثمارات من ناحية، مع تراجع

التلويح بالقوة العسكرية صراحة دونما اخلال باستمرار مكافحة الاسلام الراديكالي من ناحية اخرى تحت محور تعزيز السلام والامن في افريقيا[٢٢].

ثالثا/ العلاقات الامريكية – التونسية قبل التغيير:

تعود العلاقات الدبلوماسية التونسية الأمريكية الى ما يقارب ٢١٥ سنة ، اذ أبرمت يوم ٢٦ مارس ١٧٩٩ أول اتفاقية للصداقة والتبادل التجاري بين ولاية تونس والولايات المتحدة . وتم فتح أول قنصلية أميركية بتونس يوم ٢٠ كانون الثاني ١٨٠٠ لتلتحق بعدد من البعثات الدبلوماسية الأخرى وخلال شهر ايلول ١٨٠٥، استقبل الرئيس الأميركي توماس جافرسون مبعوثا خاصا من تونس، تلاه عام ١٨٦٥ إثر نهاية الحرب الأهلية تعيين سفير تونسي لدى الولايات المتحدة كان محملا برسالة صداقة إلى الشعب الأميركي[٢٣].

بينما كانت تونس تجاهد من أجل الاستقلال، أقام زعماء المقاومة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الامريكية. فقد استوعبت القيادة الوطنية في تونس عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية أن الرهان على الغرب وتحديدا على القوة الصاعدة فيه والمتنامية وهي الولايات المتحدة الأمريكية أمر أساسي في استراتيجيتها التحررية من ربقة الاستعمار، وقد جسد ذلك بوضوح الحبيب بورقيبة منذ العام ١٩٤٣ وأصبح محاولة استمالة الولايات المتحدة الأمريكية هاجسا لدى القيادة الوطنية وتبديد مخاوفها من أي انزلاق نحو المعسكر الشيوعي واجبا ضروريا، وطمأنتها أمام الحملة المضادة التي تقوم بها فرنسا الاستعمارية من خلال تصوير الوطنيين التونسيين بمثابة الطابور الخامس للمعسكر الشرقي، وقد استعان الحبيب بورقيبة بفرحات حشاد كي يتمكن من اختراق جزئي للساحة الأمريكية وذلك قبل اندلاع ثورة ١٩٥٢ بتونس، وبعد استقلال تونس، كانت الولايات المتحدة أول قوة عظمى تعترف بسيادة الدولة التونسية، عام ١٩٥٦، واختارت دولة الاستقلال أن تنخرط ضمن ما يسمى بـ"العالم الحر" أي المعسكر الغربي والعالم يشهد آنذاك فصولا من الحرب الباردة، لكن لا يعني ذلك اصطفافاً لا مشروطاً مع خيارات الغرب والأمريكان تحديدا، بل بالعكس كان ثمة شعور طاغ نحو المحافظة على استقلالية القرار التونسي في خضم التجاذبات العالمية.

وفي شهر مارس ١٩٥٧ تم إمضاء اتفاق تقدم بمقتضاه الولايات المتحدةالامريكية المساعدة الفنية والاقتصادية لتونس، ومثل ذلك الاتفاق الأول لقائمة طويلة من الاتفاقيات [٢٤] .

وكان لتنامي العلاقات التونسية (الاسرائيلية) أثرها بالنسبة لتطوير العلاقات التونسية الامريكية في اواسط الستينيات. ففي ايار ١٩٦٥، أي بعد اقل من شهرين من خطاب اريحا الشهير وجولة بورقيبة المثيرة في المشرق العربي في اذار ١٩٦٥، سافر بورقيبة الابن الذي كان وزير الخارجية التونسي وحامل اسرار ابيه آنذاك الى واشنطن في زيارة هدفها طلب الدعم المالي الامريكي.

واستجابة لطلبه، فقد طلبت وزارة الخارجية الامريكية من (اسرائيل) التوسط للجانب التونسي مع حكومتي فرنسا والمانيا الغربية للحصول على دعم مالي يقدر بـ٢٠ مليون دولار، كما طلب الامريكيون في الاطار نفسه من (اسرائيل) شراء الخمور التونسية. وتلحظ الوثائق (الاسرائيلية) في هذا الاطار أن موافقتها على الاستجابة للمطالب الامريكية كان في اطار املها ان تساهم الحكومة التونسية في تشجيع حكومات عربية "معتدلة" اخرى من اجل "إفشال أو تخريب الجهود المصرية والسورية للوحدة العربية" [٢٥].

وكانت مصالح تونس وقضايا العرب العادلة هي المحددة في مواقفه فقد وقف بورقيبة موقفا صارما تجاه الولايات المتحدة الأمريكية عند اجتياح (اسرائيل) للبنان ١٩٨٢ [٢٦].

وفي زمن بن علي، تم مواصلة ذات النهج والذي تجلى بالخصوص من موقف تونس إزاء حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ إذ لم يشأ بن علي أن يصطف إلى جانب الأمريكان في حملتهم ضد العراق، وبقطع النظر هل كان هذا "الرفض" إن صحت الكلمة هو لمداراة غالبية التونسيين الرافضين للعدوان على العراق ومن ثم امتصاص غضبهم أم هو لضرورات أخرى لم يتسن معرفتها، فإن هذا التوجه يعد مواصلة للخط الذي اتبعته تونس منذ الاستقلال[٢٧].

لم يكن غريباً ولا أمراً جديداً ان الحكومة التونسية أدت دوراً اقليمياً، يبدو للكثيرين أكبر بعض الشيء من حجم البلاد السكاني والمادي. فقد قامت بدور خاص في المبادرات والسياسات الامريكية ليس في المغرب العربي فحسب بل على المستوى العربي بنحو عام. فعن طريق تونس تمت اتصالات مهمة ومباشرة بين الحكومتين الليبية والامريكية في اتجاه تحريك ملف لوكربي وإنهاء القطيعة الليبية الامريكية، وليس القاء في تونس بين العقيد معمر القذافي وجورج تينيت، مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية، إلا مؤشراً إلى ذلك (صحيفة الشرق الأوسط ٢٤ ايار ٢٠٠٣). وبعد التطور الكبير للمحادثات الليبية الامريكية يبدو ان الجانب التونسي قد اصر على الجانب الامريكي ان يعلن عن "الدور الايجابي الذي أدته تونس"، كما صرح بذلك وزير الخارجية كولن باول خلال زيارة بن يحيى الى الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٤[٢٨].

وتجدر الاشارة إلى أن الولايات المتحدة الامريكية قد اختارت تونس في العام ٢٠٠٣ لتكون مركزا لترويج المشروع الامريكي الخاص بالديمقراطية المعروف بـ(مشروع الشرق الاوسط الكبير). وعلى أن تكون السفارة الامريكية في تونس المقر المبدئي للمركز .مما اكتسبت تونس مكانة جيو سياسية من منظور السياسة الامريكية[٢٩].

وعلى الرغم من ذلك، فان العلاقات بين تونس والولايات المتحدة الامريكية لم ترتقي الى مرحلة من التطور في حقبة بن علي بدليل قيام بن علي بزيارة الولايات المتحدة الامريكية مرة واحدة

فقط في العام ٢٠٠٤ اعقبها حدث تدهور في علاقة البلدين عقب زيارة وزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس في العام ٢٠٠٨ وتلميحها بضرورة تحقيق انتقال سياسي في تونس[٣٠] .

رابعا/ العلاقات التونسية – الامريكية بعد أحداث الربيع العربي:

شهدت العلاقات التونسية – الامريكية منذ حدوث الثورة التونسية في العام ٢٠١١ اهتمام الإدارة الأمريكية بالتجربة الديمقراطية الفتية في تونس، وقد تجسد ذلك بـ "انخراط الجانبين في مقاربة جديدة للتعاون والتشاور، بهدف إرساء شراكة استراتيجية تؤسس لمرحلة مختلفة للعلاقات التونسية الأمريكية. وعلى وفق مذكرة صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية تتعلق بالعلاقات التونسية الأمريكية ،فقد شهدت العلاقات الثنائية بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية، ديناميكية جديدة في مختلف الميادين وذلك منذ الزيارة الرسمية التي أداها إلى واشنطن رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي في ايار ٢٠١٥ والتي "أضفت صفة الامتياز على هذه العلاقات[٣١] .حيث تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون طويل المدى بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية تضمنت أربعة أقسام تشمل التعاون الأمني، التعاون الاقتصادي، دعم المكاسب الديمقراطية والتعاون الاستراتيجي التونسي الأمريكي. والتي أثارت جدلا واسعا حينها، ليست لما تضمنته من بنود وإنما لإمضائها من طرف محسن مرزوق رئيس حزب نداء تونس آنذاك [٣٢].

تغير الموقف الامريكي لم يقتصر على إذابة الجليد السياسي، بل تجسد عبر حزمة من الإجراءات والعطايا "السخية" للحكومات التونسية المتعاقبة .لا اغراء الجانب التونسي للارتباط أكثر بالمعونات الأمريكية، واستقطاب السياسة الخارجية التونسية نحو الاصطفاف والتماهي مع المواقف الأمريكية، اعتمد على الهبات والمساعدات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، إذ تفيد المعطيات الصادرة عن السفارة الأمريكية في تونس عن تسلم الحكومات المختلفة منذ سنة ٢٠١١ ما يقارب ٧٠٠ مليون دولار في شكل مساعدات وهبات، فضلا عن ضمانات قروض ناهزت المليار دولار حتى عام ٢٠١٥ [٣٣]. كما شهد عام ٢٠١٦ مشاركة رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي في منتدى الأعمال الولايات المتحدة–إفريقيا والمنعقد بنيويورك في ٢١ ايلول ٢٠١٦ بدعوة من نظيره الأمريكي الرئيس السابق باراك أوباما وفي إطار ربط الصلة بالإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب أدى كل من وزير الشؤون الخارجية (اذار٢٠١٧) ووزير الدفاع الوطني (ايار٢٠١٧) زيارة الى واشنطن .كما التقى رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي نظيره الأمريكي الرئيس دونالد ترامب(Donald John Trump) في مناسبتين، الأولى خلال انعقاد القمة العربية الإسلامية الأمريكية بالرياض والثانية على هامش قمة دول مجموعة السبع بتاورمينا بإيطاليا في شهر ايار ٢٠١٧[٣٤]

وعلى المستوى الأمني والعسكري، فقد شهد التعاون العسكري والأمني، تطورا نوعيا بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما في ظل الشراكة الاستراتيجية التي تم إرساؤها بين البلدين خلال السنوات الأخيرة وبعد منح تونس صفة "الحليف الرئيس غير العضو في حلف شمال الأطلسي" عام ٢٠١٥ وانضمام تونس إلى التحالف الدولي ضد "داعش" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ايلول ٢٠١٥ .

وقد مكن هذا التعاون الوثيق من تطوير القدرات العملياتية للقوات العسكرية والأمنية التونسية والحصول على معدات عصرية وتبادل المعلومات، مع التركيز في مسائل مكافحة التطرف والإرهاب وتأمين الحدود وتكوين القوات الخاصة والإسهام في مشاريع وبرامج كبرى، على غرار تركيز منظومة المراقبة الالكترونية على الحدود الجنوبية الشرقية ومشروع بناء مقر لأكاديمية التكوين للأمن الوطني[٣٥] بالنفيضة[*]. وقد ساهم برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية في تمكين تونس من ابرام صفقات عسكرية كان آخرها سنة ٢٠١٥ في أثناء زيارة الرئيس الباجي قائد السبسي إلى واشنطن والتي وقع خلالها عشرة عقود إضافية مع الولايات المتحدة شملت عقودا لشراء طائرات هليكوبتر من طراز (بلاك هوك) وناقلات جنود مدرعة وصواريخ (هيلفاير) و٥٢ عربة من طراز (همفي)، وثلاثة زوارق دورية وطائرتي نقل من طراز C-130J. [٣٦]. ووفق الوثيقة الصادرة عن وزارة الشؤون الخارجية فإنّ التعاون التقليدي والمتنوّع مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني والعسكري يكتسب طابعا استراتيجيّا، في ظلّ تنامي التحديات المتصلة بالإرهاب والحرص على تفعيل دور الدبلوماسية في خدمة أمن تونس القومي في إطار الجهود المبذولة لاسيما مع الشركاء الأمريكيين وفي الاتحاد الأوروبي[٣٧].

وفي الجانب الاقتصادي والمالي:

فقد منحت الولايات المتحدة الأمريكية لتونس، في حزيران ٢٠١٦، ضمان قرض هو الثالث من نوعه مكنها من الحصول من السوق الماليّة الدّوليّة على قرض بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، بسعر فائدة منخفض، وجه لدعم الميزانية وبرامج الإصلاحات التي شرعت تونس في إنجازها، علما أنه سبق للولايات المتحدة منح ضماني قرض بالقيمة نفسهاعام ٢٠١٢ و٢٠١٤.

وتعمل الولايات المتحدة الامريكية على الاسهام في تنمية القطاع الخاص لغرض بناء اقتصاد سليم وذلك من خلال توفير مبلغ قدره ٣,٨ مليون دولار لدعم وتدريب المهارات المرتبطة بالاسواق، وزيادة المشاريع التجارية ،والحصول على الموارد الازمة لبدء مشاريع تجارية في تونس[٣٨].

كما انعقدت الدّورة الأولى للجنة الاقتصادية المشتركة بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية على مستوى وزاري وبمشاركة القطاع الخاص في مايس ٢٠١٦ في واشنطن حول محور " الترفيع

في التشغيلية في القطاع الخاصّ" فضلاً عن آلية المجلس المشترك للتجارة والاستثمار المحدث بمقتضى اتفاقية ٢٠٠٢ و الذي انعقد في دورته السابعة بتونس في ابريل ٢٠١٧. وقد تم اختيار تونس في ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٦ من قبل مجلس إدارة مؤسسة تحدي الألفية كعضو مؤهل في "البرنامج المندمج" للمؤسسة حيث سيمكن هذا البرنامج تونس من الحصول على تمويلات هامة تصل الى ٣٥٠ مليون دولار أمريكي، في شكل مساعدات ستخصص لمحاربة الفقر والنهوض بالجهات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا(٣٩).

وفي المجال التجاري:

تفيد احصائيات منظّمة التجارة الدوليّة والمعهد التونسي للإحصاء عن تطوّر المبادلات التجارية بين البلدين خلال السنوات الخمس الماضية، **لتتضاعف الواردات التونسيّة من السلع الأمريكيّة أربع مرّات من ١٦٠ مليون دولار سنة ٢٠١٠ إلى ٦٠٦ مليون دولار تقريبا سنة ٢٠١٥. في السياق نفسه، بلغت الصادرات التونسيّة للولايات المتّحدة عام ٢٠١٥ ما يناهز ٢٠٦ مليون دولار مقابل ٢١٥ مليون دولار سنة ٢٠١٠** .هذه الحصيلة وفتح الأسواق التونسيّة أكثر فأكثر أمام المنتجات الأمريكيّة فاقمت وضعية العجز التجاريّ ليبلغ قرابة ٤٠٠ مليون دولار سنة ٢٠١٥ في حين لا تمثّل المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة سوى ٢.٦% من إجمالي التبادل التجاري لتونس مع دول العالم(٤٠).

كما بلغت قيمة الصادرات التونسية نحو السوق الأمريكية عام ٢٠١٦، ٥٢٣ مليون دينار في حين ناهزت الواردات ١٤٦٥ مليون دينار. وبلغت الاستثمارات الامريكية المباشرة في تونس خلال سنة ٢٠١٦ ما يفوق ٣٠٠ مليون دينار، حيث تطورت هذه النسبة بـ ٦.٨مليون دينار مقارنة بسنة ٢٠١٥ ،مما ساهم في الرفع من عدد الشركات الامريكية المتواجدة في تونس الى ٨٢ شركة ساهمت في خلق حوالي ١٢٩٨٦ موطن شغل.

ومن الجدير بالذكر أن مشروع ميزانية الولايات المتحدة الامريكية لسنة ٢٠١٨ تضمن تخفيض قدر بـ (حوالي ٦٧ بالمائة) في المساعدة الاقتصادية والعسكرية الموجهة الى تونس، إذ اقترحت إدارة الرئيس ترامب تقديم مساعدة تبلغ ٥٤،٦ مليون دولار (١٣٣،٥ مليون دينار)، أي بانخفاض قدر بـ ٨٥،٨ مليون دولار (٢٠٩،٨ مليون دينار) وذلك مقارنة مع سنة ٢٠١٧(٤١).

الخاتمة:

نستنتج مما تقدم أن الولايات المتحدة الامريكية ترمي من وراء توثيق علاقتها بدول القارة الافريقية الى الحفاظ على مصالحها في المنطقة ،كما أنها تسعى لأن تكون في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في افريقيا، ولاسيما وانها قارة بكر تستطيع من خلالها الولايات المتحدة الامريكية ان توسع من نشاطاتها سواء

في مجال تنشيط الاستثمارات او تدعيم الشراكة الاقتصادية او فتح اسواق جديد في القارة الافريقية للاستفادة منها بهدف تحسين ميزان الصادرات والواردات ليكون لصالحها.

هذا ولا ننسى اهمية النفط بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية بوصفه يشكل مصلحة استراتيجية في ظل اشتعال المنافسة بين الشركات الغربية والاسيوية على استغلال حقول النفط في افريقيا، اذ اخذت الولايات المتحدة بنشر شركاتها النفطية في معظم دول القارة الى جانب تقديم المساعدات لمعظم دول القارة من اجل دعم جهود الاصلاح الاقتصادي والسياسي، وتعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الرشيد، فضلاً عن ذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية بدعم العلاقات الأمنية والعسكرية مع معظم دول القارة في إطار ما يسمى بـ(الحرب على الإرهاب)،من خلال طرح العديد من المبادرات منها مبادرة وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون في العام ٢٠٠٢ التي أطلق عليها اسم (مبادرة الساحل) حيث تم من خلال هذه المبادرة تقديم مساعدات عسكرية وتدريب للقوات في كل من مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر. وكذلك تأسيس القيادة الأفريقية الأمريكية (افريكوم)، التي كان الهدف منها هو حماية المصالح الامريكية بالقارة السمراء من خلال تعزيز القدرات الدفاعية للدول الأفريقية، و ردع أي تهديد للمصالح الامريكية بالقارة.

ومن مبادراتها تلك استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من تعزيز تواجدها واقامة علاقات وثيقة مع معظم دول القارة ولاسيما الشمالية منها كتونس التي تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من اقامة علاقات قوية معها وعلى مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية وحتى الامنية والعسكرية؛ اذ تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى إنجاح الأنموذج التونسي ضمن ما يسمى بـ(بلدان الربيع العربي) لاسيما أمام (الإخفاقات) من وجهة النظر الأمريكية التي شهدتها عموم البلدان التي حدث فيها التغيير ولاسيما سوريا .عليه فان الولايات المتحدة الامريكية ربّما ستقف إلى جانب تونس في هذه المرحلة.

الهوامش والمصادر:

١-خيري عبدالرزاق جاسم، التحرك الامريكي المعاصر نحو القارة الافريقية، سلسلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،العدد١١٦،ايلول٢٠١١،ص١٤.

٢-عبد العظيم اسماعيل عبد العال، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه السودان ١٩٨٩-١٩٩٩،رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية،٢٠٠١،ص.١٤

٣-المصدر نفسه،ص.١٤

٤-المصدر نفسه،ص.١٤

٥-ضاري رشيد الياسين، في ضوء جولة كولن بأول في افريقيا، اوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٧٢، حزيران٢٠٠١، ص.٣

٦-المصدر نفسه،ص٣-٤.

٧- عبد العظيم اسماعيل عبد العال، المصدر السابق،ص.١٦

٨–التنافس الامريكي–الصيني على الطاقة في افريقيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،٢٠١٧،ص.٤٧

٩–المصدر نفسه،ص.٥٠

١٠–المصدر نفسه،ص.٥٠

١١– عمار حميد ياسين ، توجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إقليم شمال أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (دراسة جيو استراتيجية)،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،٢٠٠٩،ص.٩٥

١٢–المصدر نفسه ،ص٩٥–.٩٦

١٣– فريدة روطان،السياسة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: p1. http://www.adelamer.com

١٤–نجلاء مرعي، النفط والدماء.. الاستراتيجية الامريكية تجاه افريقيا السودان نموذجا، القاهرة، المركز العربي للدراسات الانسانية،٢٠١٤، ص.٣٥

١٥–المصدر نفسه، ص ص٣٥–.٣٦

١٤–المصدر نفسه،ص١–.٢

١٥–*أفريكوم: مخطّط امبريالي أمريكي في أفريقيا، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: https://www.facebook.com/notes/vcom-freedom.p1*

١٦–المصدر نفسه.

١٧–المصدر نفسه.

١٨– فريدة روطان،المصدر السابق،ص.٢

١٩– أفريكوم: مخطّط امبريالي أمريكي في أفريقيا، المصدر السابق،ص.٢

٢٠– فريدة روطان،المصدر السابق،ص.٢

٢١–خلود محمد خميس، السياسة الخارجية الامريكية تجاه شمالي افريقيا بعد الحرب الباردة (ليبيا) انموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،٢٠٠٩،ص.٢٨٢

٢٢–السيد علي ابو فرحة، التوجه الامريكي نحو افريقيا–محددات ثابتة ومراجعات مستمرة وقضايا مستجدة، التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠١١–٢٠١٢ ،جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، الاصدار الثامن، ديسمبر ٢٠١٢،ص٣٤٢

٢٣–نجم الدين العكاري، تونس أمريكا : قرنان من العلاقات ومحاولات الاستقطاب، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:http://www.afrigatenews.net/content

٢٤–المصدر نفسه،ص١

٢٥– الطاهر الأسود ، ثوابت العلاقات التونسية الامريكية وافاقها في ظل رؤى المحافظين الجدد للمنطقة العربية،مجلة اقلام، العدد العاشر، السنة الثالثة /فبراير 2004 ،ص١٠

٢٦– الهادي جلاب، حول العلاقات الخارجية لتونس في الفترتين الحديثة والمعاصرة، https://nawaat.org/portail/2016

٢٧–نجم الدين العكاري،المصدر السابق،ص١–٢.

٢٨- الأستاذ الطاهر الأسود ،المصدر السابق،ص١٠.

٢٩-زمن ماجد عودة، السياسة الخارجية الامريكية تجاه المغرب العربي وافاقها المستقبلية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي،٢٠١٨،ص.٥٧

٣٠- الهادي جلاب ،المصدر السابق،ص.١

٣١- واقع علاقات التعاون التونسية الأمريكية، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:-https://www.babnet.net/cadredetail-145013.asp

٣٢- التعاون الأمريكي التونسي: الوصاية على المسار الديمقراطي، المصدر السابق،ص.١

٣٣-المصدر نفسه،ص.٢

٣٤- واقع علاقات التعاون التونسية الأمريكية ،المصدر السابق،ص.١

٣٥-المصدر نفسه،ص٢.

(*)النفيضة: مدينة في تونس، وهي مركز معتمدية تابعة لولاية سوسة.

٣٦- التعاون الأمريكي التونسي: الوصاية على المسار الديمقراطي، المصدر السابق،ص.١

٣٧- المصدر نفسه،ص١-.٢

٣٨- زمن ماجد عودة، المصدر السابق،ص.١٣٥

٣٩- واقع علاقات التعاون التونسية الأمريكية ،المصدر السابق،ص.١

٤٠- التعاون الأمريكي التونسي: الوصاية على المسار الديمقراطي، المصدر السابق،ص١.

٤١- واقع علاقات التعاون التونسية الأمريكية ،المصدر السابق،ص٢.

References:

1-Karee Abed ALrazak Jasam , The Current of American movement towards Africa , Baghdad , 116 ,2011,p:14.

2- Abed ALadeem Asmeel Abed ALal , Modern American Relations towards ALsudan 1989-1999, M.A. ALMunstary University, 2001,p: 14.

3-Dari Rasheed ALaseen , In the light of Kualn Baul Visit to Africa , Baghdad University,2001, p:3.

4- Abed ALadeem Asmeel Abed ALal , Modern American Relations towards ALsudan 1989-1999, M.A. ALMunstary University, 2001,p:16.

5- American China's Struggle of power in Africa, PH.D thesis , Baghdad University , University of Political science,2017,p:47.